ملخص المداخلة د. محمد النوريبعنوان: "معالم منوال التنمية في المنظور الإسلامي" في اليوم الدراسي 19 جانفي 2023 بمركز البحوث والدراسات بسوسة.

هل يمكن الحديث عن اقتصاد سوق إسلامي كإطار نظري لمنوال تنموي من منظور إسلامي على غرار مناويل التنمية المندرجة ضمن نظام اقتصاد السوق الرأسمالي بشقيه الليبرالي والاجتماعي الى جانب اقتصاد السوق الاشتراكي الذي برز بشكل واضح بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية وانضمامها الى نظام اقتصاد السوق؟ وهل يمكن لهذا الإطار النظري ان يستوعب صيغا متعددة بتعدد البلدان والمجتمعات الإسلامية بتجاربها وخصوصياتها وتبايناتها المختلفة؟ وكيف يمكن أن تنبثق عن هذا المنوال المنشود دولّ إسلامية للإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتوزيع تعكس مختلف الاوضاع والحالات في البلدان الإسلامية وتتبنى مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي الموّجهة للسلوك الاقتصادي في مختلف حلقات الدورة الاقتصادية؟

هذه المداخلة تسعى ان تجيب على هذه الأسئلة الحارقة التي تدور في أذهان الكثيرين من المهتمين بقضايا النمو والتنمية في معظم البلدان الإسلامية التي لا تزال فيها العملية التنموية متعثرة او مفقودة، وحتى القليل من التجارب الحاصلة في المنطقة الإسلامية والتي خطت خطوات ملحوظة فان السؤال عن هوية التنمية فيها وانسجامها مع المنظومة القيمية والثقافية من اجل الحفاظ على تلك المكاسب وحمايتها من الانتكاس يجد مكانه ويطرح المزيد من الإشكاليات والتحديات.

وبين «تأليه السوق» وتقديسه من قبل النظرية الليبرالية الجديدة المتغّولة، وتحييده أو تهميشه من قبل النظرية الاشتراكية المنهارة، صار من الضروري تخليص هذه المقولة من النزعات المذهبية والاهواء الايديولوجية واعتبارها قاسما مشتركا بين الجميع تسري قواعدها وقوانينها على كل الاوضاع ويقتصر دور المذاهب الفكرية والنظريات على ترشيد سلوكيات الافراد والمجتمعات في إطار منظومة القيم والأفكار التي يعتنقونها، وهو المنهج الذي يدعو اليه الاقتصاد الإسلامي الذي له موقف خاص وسابق من الناحيتين التاريخية والمضمونية من مقولة اقتصاد السوق.

من الناحية العملية تسود اليوم في العالم ثلاثة مناويل للتنمية: منوال اقتصاد السوق الليبرالي ومنوال اقتصاد السوق الاشتراكي ومنوال اقتصاد السوق الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن منوال اقتصاد السوق الليبرالي هو الأكثر هيمنة على معظم اقتصاديات العالم لكنه يعاني بدوره من أزمات متتالية تلاحقه وآخرها الازمة المالية والاقتصادية التي اندلعت عام 2008 ولا تزال تعصف به وخصوصا بعد الأزمة الوبائية الكونية الراهنة التي نبهت الى جملة من الحقائق والخلاصات التي تتقاطع مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي ومقاصده من أهمها: ضرورة الاهتمام أكثر بالاقتصاد الحقيقي، وانخرام الأولويات الاقتصادية وضرورة مراجعتها، وفشل نظام سعر الفائدة في تخصيص الموارد وإدارة النشاط الاقتصادي، وأهمية القطاع غير الربحي (الاقتصاد الاجتماعي التضامني) وضرورة البحث عن أدوات مالية بديلة مثل التمويل التشاركي والصكوك والتمويل الأصغر والتمويل بالمشاركة وغيرها. وقد أفضت هذه الاخلال الهيكلية التي

يعاني منها اقتصاد السوق الرأسمالي الى بروز صيحات العديدين من العلماء والخبراء وصناع القرار مطالبين بمراجعة جذرية للأسس والقواعد النظرية للنظام وإصلاح هيكلي للمؤسسات ومن ثمّ اعادة بناء علم الاقتصاد من جديد مما يطرح تساؤلات عديدة عن "ما بعد الرأسمالية" ومستقبل العالم بعدها.

في هذا الإطار تطرح مقولة اقتصاد السوق الإسلامي نفسها كإطار نظري لمنوال تنموي من منظور إسلامي على غرار مناويل التنمية المندرجة ضمن نظام اقتصاد السوق الرأسمالي بشقيه الليبرالي والاجتماعي الى جانب اقتصاد السوق الاشتراكي. ويمكن لهذا الإطار النظري ان يستوعب صيغا متعددة بتعدد البلدان والمجتمعات الإسلامية بتجاربها وخصوصياتها وتبايناتها المختلفة. كما يمكن أن تنبثق عن هذا المنوال المنشود دوالّ (ج دالّة) إسلامية للإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار والتوزيع تعكس مختلف الاوضاع والحالات في البلدان الإسلامية وتتبنى مبادئ الاقتصاد الإسلامي الموّجهة للسلوك الاقتصادي في مختلف حلقات الدورة الاقتصادية. ويقوم منوال التنمية في المنظور الاسلامي على ركيزتين أساسيتين: إرساء الزكاة وابطال الربا (زر= ZR) وهما مبدآن ثابتان، جامعان بين القطاعين الربحي وغير الربحي ومحددان للعلاقة الايجابية التي تربط بين المال والاعمال او بين القطاعين المالي والاقتصادي، وتجعلان منه منوالا تنمويا مستداما يستمد استدامته من استدامة المنهج الإلهي وصلاحيته لكل زمان ومكان وكذلك من الاستدامة الزمنية للعمل النافع الذي يحث عليه الاسلام.

ويعتمد منوال اقتصاد السوق الإسلامي على جملة من الموجهات والمبادئ التي تشكل مرجعيته الفكرية منها المقاصد الكلية للاقتصاد الإسلامي والرؤية الاستراتيجية الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات والثوابت الثقافية والخصوصيات الاجتماعية لتلك المجتمعات الى جانب المبادئ الأساسية لنظام اقتصاد السوق والدروس المستلهمة من التجارب التنموية الدولية الناجحة.كما يعتمد أيضا على مجموعة من التوجهات او الاولويات التنموية التي تتعلق بتوسيع القطاعات أي احداث التكامل والشراكة بين كل من القطاع الخاص والعام والاجتماعي التضامني، وتوسيع الشراكات مع مختلف الأقطاب الاقتصادية الكبرى وعدم الارتهان لشريك واحد، وتوسيع مصادر تمويل الاقتصاد لتشمل مختلف أصناف الموارد المالية البديلة.ويعتمد أخيرا على جملة من السياسات العامة والقطاعية منها السياسة المالية والجبائية والنقدية الى جانب السياسات القطاعية الزراعية والصناعية والخدماتية. وتستعرض المداخلة الأدوات العملية لكل واحدة من هذه السياسات.

وتختم المداخلة بتناول معالم اقتصاد المستقبل وخصائصه ودور منوال اقتصاد السوق الإسلامي في ذلك، كما يشير الاقتصادي الفرنسي جاك اوستري –مبكرا الى ذلك- في كتابه" الإسلام في مواجهة التقدم الاقتصادي": «ان طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة في النظامين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي بل هناك اقتصاد ثالث راجع هو الاقتصاد الإسلامي الذي سيسود المستقبل لأنه أسلوب حياة كامل يحقق المزايا ويتجنب كافة المساوئ».

د. محمد النوري

ملخص مداخلة د. عبدالملك الظاهريبعنوان: "الحوار جنوب-جنوب وفرص الخروج من العولمة المتوحشة"في اليوم الدراسي 19 جانفي 2023 بمركز البحوث والدراسات بسوسة.

يقول جون بير كنز في كتابه "اعترافات قاتل اقتصادي" الصادر في 2004 "نُغرِي الدكتاتور بأخذ القروض الضخمة ونَعلمُ أنّه يسرقها أو يضعها في مشاريع فاشلة ثمّ تكبر تلك القروض وفوائدها فلا يستطيع الدفع ولا يستطيع غيره الإصلاح مهما فعل وتصبح تلك الدولة رهْن لنا حتى لو جاءهم رجل صالح وسياسي محنك وخبير اقتصادي يحكمها" لكن في الواقع لا يوجد هذا القاتل فقط وإنما هناك قتلة آخرون كثر: القاتل السياسي والثقافي والتربوي والإعلامي والصحي والطائفي والحدودي والاستخبارتيوو...، مما يجعل من الوهلة الأول عملية خروج بلدان الجنوب من العولمة المتوحشة صعبة للغاية وتكاد تكون مستحيلة، لكن الدّارس للتجارب التنموية الناجحة والمتمعن في الواقع يتأكد بما لا يدع مجالا للشك أنّ إرادة الرجال والشعوب والعزيمة الصادقة للتحرر والإنعتاق وتغيير موازين القوى مع توفر جملة من الشروط الموضوعية يمكن أن تصنع الأعاجيب وتحقق التنمية والرفاه المطلوب وتلحق هذه الشعوب بصف الدول المتقدمة وكما قال الشابي "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر" وهي ليس استجابة قهرية جبرية لا منطقية وإنما استجابة سنية كونية سببية مصداقا لقوله تعالى "إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم" (الرعد،11).

د. عبدالملك الظاهري